الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط

أ.د عبد الكريم كيبش.

أ. شوفي أسماء باحثة في الدكتوراه جامعة قسنطينة

ملخص:

يعالج هذا المقال تأثير الاتفاق النووي الإيراني على توازن القوى في الشرق الأوسط،فبالنسبة لأولئك الذين يعتقدون بأن الاتفاق من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التوازن والاستقرار من خلال الاعتدال في السياسة الخارجية الإيرانية،انطلاقا من عدة اعتبارات في مقدمتها التنمية الاقتصادية كآلية رئيسية،وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى قول رامي خوري الذي يرى بأنه :"**يمكن أن تعكس إيران تحول تركيا في ربع القرن الماضي من أمن الدولة المعزولة إلى قوة إقليمية**"،بينما يرى الاتجاه الآخر أن هذا الاتفاق سيسمح لإيران بمد نفوذها في جميع أنحاء الشرق الأوسط،وهو الأمر الذي سيثير المزيد من حدة التنافس لدى العديد من القوى الإقليمية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية:توازن القوى/الشرق الأوسط/الاتفاق النووي.

Abstract:

There is a split-level researchers and politicians, whether Iran's nuclear agreement with the group of countries (P5 + 1) will lead to disruption of the balance of power, and increasing instability, or the opposite. For those who believe that the agreement would lead to the achievement of balance and stability through moderation in Iranian foreign policy focused on several considerations in the forefront of economic development the main sleeve mechanism, and in this regard can be referred to **Rami Khouri** say who sees that he **"can reflect Iran, Turkey's shift in the past quarter-century of the isolated state security into a regional power,"** in by contrast the other direction believes that this agreement will allow Iran to extend its influence throughout the region, which would raise more competition and the fear of many regional powers, particularly Saudi Arabia, which would put the balance of power that had prevailed since the collapse of Iraq in 2003, the subject of questioning model and reconsideration.

Key words: balance of power / Middle East / nuclear deal.

مقدمة:

تصوغ التوجهات الجيوبوليتيكية لبعض القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط جوهر العلاقات التفاعلية،والتي عادة ما تتسم بالطابع الصراعي،وهذا تزامنا مع بداية التسعينات من القرن الماضي حيث أسفرت المتغيرات الإقليمية و الدولية آنذاك عن تشكيل منظومة جديدة من التوازنات، والتي حملت معها تغيرات قيمية وكذا هيكلية على مستوى النسق الدولي فاتحة المجال أمام تنامي ادوار الفواعل الإقليمية الشرق أوسطية،والتي اتخذت من المنطقة الشرق أوسطية ميدانا لها لتكشف عن طموحاتها اللامحدودة الهادفة أساسا إلى إعادة رسم الخريطة الجيوستراتيجية للمنطقة بما يتلاءم و مصالحها بالدرجة الأولى،وهنا يمكن الإشارة بصفة

خاصة إلى إيران والسعودية بصفتهما أكبر قوتين متنافستين في المنطقة لبسط نفوذهما والتمدد إقليميا.

شهدت العلاقات بين البلدين العديد من التغيرات تراوحت بين التقارب والتباعد بدءا من عام 1998 وإلى غاية2002،لكن سرعان ما تراجع ذلك التفاهم مع انهيار نظام صدام حسين عام 2003 وهو الأمر الذي خلق فراغ إقليمي ساد فيه التنافس بين القوتين لتصدير نموذجهما السياسي والإيديولوجي،وما ساهم في زيادة حدة التنافس ظهور العديد من المتغيرات بدءا من أحداث لبنان عام2006،وكذا النزاع المسلح في اليمن2009.

إلا أن أهم حدث ساهم في زيادة التنافس هو مساع إيران النووية لتطوير أسلحة نووية،فبرغم من زوال احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي إلا أن السعودية تشعر بأنها مهددة على نحو متزايد من إيران التي رفعت عنها العقوبات الاقتصادية،إذ تتخوف من أن تستخدم قوتها الاقتصادية الجديدة في محاولة منها لبسط نفوذها في جميع أنحاء المنطقة،في الوقت الذي تكافح فيه لتصبح قوة إقليمية مهيمنة والحد من خطر نفوذ المملكة العربية السعودية.

من هذا المنطلق فإن هذا المقال يسعى لتسليط الضوء على الإشكالية التالية:**إلى أي مدى يمكن أن يساهم الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1)في قلب موازين القوى لصالح إيران؟؟؟؟**

ومن أجل تبسيط الإشكالية،تم صياغة العديد من التساؤلات البحثية على النحو التالي:

- هل ساهم الإتفاق في تغيير مكانة إيران في الشرق الأوسط؟؟؟وماهي أبرز تداعياته على الجانب السعودي؟؟؟
- ماهي أبرز الاستراتيجيات التي تبنتها القوتين من أجل ضمان هيمنتها وبسط نفوذها؟؟

وقد تم تم صياغة الفرضية على النحو التالي:

- **أدى الاتفاق النووي الإيراني إلى إعادة بلورة توازنات قوى جديدة في الشرق الأوسط من خلال فك العزلة على إيران.**
- **ساهم الإتفاق النووي الإيراني في زيادة النفوذ الإيراني في إقليم الشرق الأوسط مقابل تراجع النفوذ السعودي.**

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في عدة اعتبارات في مقدمتها أنها تناولت المنطقة بقواها الفاعلة وهي إيران والسعودية،من خلال محاولة رصد تأثير الاتفاق النووي على حاضر ومستقبل الشرق الأوسط،كما أن أهمية الموضوع تنبع من كونه موضوع الساعة،وموضوعا حاضرا على مستوى النقاشات السياسية والإعلامية واهتمامات الرأي العام.

أهداف الدراسة:

- محاولة رصد تداعيات الاتفاق النووي على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.
- محاولة الإحاطة بمختلف الإستراتيجيات التي تبنتها القوتين من أجل تصحيح اختلال توازن القوى ودفعه ليكون في صالحها.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي عرفتها مختلف التحالفات الإقليمية والتي سوف يكون لها دون شك تأثير على مستقبل توازن القوى.

مصطلحات الدراسة:

1/-الشرق الأوسط: عرف معهد الشرق الأوسط في واشنطن الشرق الأوسط بأنه:"**المنطقة الممتدة من المغرب إلى أندونيسا،ومن السودان إلى أوزبكستان.**"[1] فهذا التعريف وعلى خلاف العديد من التعريفات الأخرى قد أورد منطقة المغرب جزء من الشرق الأوسط.

أما المعهد البريطاني للعلاقات الدولية الشرق الأوسط بأنه:"**المنطقة التي تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية والعراق وسوريا وفلسطين ولبنان ومصر والسودان وقبرص.**"[2]

2/-توازن القوى: لا يزال مفهوم توازن القوى يكتنفه الغموض عند كثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية،ومبعث هذا الغموض أسباب كثيرة منها:[3]

- فهم توازن القوى على أنه نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين.
- افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركيته،أو على الأقل تحركه ببطء شديد.
- افتراض توازن القوى كسياسة دولية مقصودة لذاتها،باعتبارها أداة لحفظ الاستقرار الدولي.

لذلك ليس هناك تعريف محدد لمعنى توازن القوى،إذ يحفل أدب العلاقات الدولية بمعاني متعددة لمفهوم توازن القوى،ويستخدم في أكثر من شكل ومعنى لكونه يعكس ظاهرة لا تقتصر على العلاقات الدولية فحسب،بل هي موجودة في الطبيعة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

ويشير **سيدني فاي Sidney Fay** بأن توازن القوى يعني:"**التوازن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية،والقادرة على منع أيٍ منها من أن تصبح قوية بما فيه الكفاية لتفرض إرادتها على الآخرين**"[4]،فتوازن القوى حسب **فاي** يعتبر كآلية لمنع ظهور قوة مهيمنة تستطيع تحقيق مصالحها بشكل منفرد وفرض مبادئها على باقي القوى في المجتمع الدولي.

ومن الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا،تم تقسيم هذا المقال على النحو التالي:

- **المحور الأول:** الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة(5+1).
- **المحور الثاني:** المكانة الإيرانية في بعد الاتفاق النووي.
- **المحور الثالث:** المكانة السعودية بعد الاتفاق النووي.
- **المحور الرابع:** الحروب بالوكالة كآلية لتغيير توازن القوى في ظل الاتفاق النووي.
- **المحور الخامس:** تأثير الاتفاق النووي على الأهداف الإقليمية للمملكة العربية السعودية.

المحور الأول: التعريف بالاتفاق النووي الإيراني وعناصره

أولا- اتفاق جنيف 24 نوفمبر2013 وعناصره

بدا واضحا أن مسألة التفاوض حول الملف النووي الإيراني لن يحسمها إلا المفاوضات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة بشكل أساسي إضافة إلى الدول الكبرى الأخرى،ولذلك في يومي 14 و15 أكتوبر في جنيف التقى في الجولة الأولى كل من إيران ومجموعة 5+1،من خلال مشاركة فريق جديد

[1] - أحمد عارف أرحيل الكفارنة،الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق.مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 25،العدد02،2009،ص622.

[2] - نفس المرجع،،ص622.

[3] - ثامر كامل الخزرجي،**العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**،ط01،عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2005،ص267.

[4] - نفس المرجع،ص267.

من المفاوضين على الجانبين الأمريكي والإيراني،وقد راهن العديد من الخبراء على النتيجة الإيجابية لهذه المفاوضات،حيث أعرب وكيل وزارة الخارجية الأمريكية **ويندي شيرمان Wendy Sherman**[1] عن الثقة في هذه المفاوضات،من خلال اعتماده على مقاربة مختلفة جدا تقوم على التفاهم المتبادل،والذي تم وضع أسسه في المناقشات السابقة.كما عبر وزير الخارجية الإيراني **محمد جواد ظريف** عن الثقة في نجاح هذه المفاوضات،إذ صرح قائلا:"**الجميع كان يشعر أنه قد تحقق تقدم كبير...لقد وجدنا أرضية مشتركة**".[2]

وفي 24 نوفمبر عام 2013 تمكنت إيران ومجموعة 5+1 من الاتفاق على خطة العمل المشتركة والمعروفة أيضا باسم **الاتفاق المبدئي Accord préliminaire** أو **الاتفاق لانتقالي Accord intérimaire** وكان ذلك كنتيجة حتمية للمفاوضات التي جرت بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وراء الكواليس لعدة أشهر،ما أدى إلى التقدم في مسار هذا الاتفاق.[3] وقد قدرت مدة هذا الاتفاق بـ06 أشهر قابلة للتجديد بموافقة الطرفية،ويمكن بالتالي للأطراف عقد سلسلة من الاتفاقيات المؤقتة لمدة 06 أشهر،حتى ولو كان يبدو أن هاذ الاتفاق يعطي للأطراف حد أقصى مدته عام لإبرام اتفاق نهائي.

وقد أعرب ما يقارب 70 دولة دعم اتفاق جنيف،ومن بين ردود الفعل الرئيسية نجد تصريح وزير الخارجية الإيراني الذي اعتبره خطوة أولى،ودعا إلى تقديم المزيد لإستيعادة الثقة بين الطرفين،في نفس الوقت رحب الرئيس الأمريكي بالتطورات التي وصفها بأنه مهمة وملموسة منذ عام 2008،أما الرئيس الروسي والصيني فقد كانوا أكثر حذرا إذ وصفه الرئيس **بوتينPoutine** بأنه انتصار للجميع،وذهب وزير الشؤون الخارجية الروسي **سيرجي لافروف Serguei Lavrov** إلى القول بأن هذا الاتفاق هو اتفاق فوز،أنا بالنسبة لنظيره الصيني **وانغ يي Wang Yi** فقد شدد على أثر هذا الاتفاق ،واعتبره دفاع على نظام الانتشار النووي الدولي وحماة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.[4]

لقد أظهرت الدول الشرق أوسطية وفي مقدمتها دول الخليج العربي تفاؤلا حذرا،إذ من المحتمل أن يقلل هذا الاتفاق خطر امتلاك إيران للسلاح النووي دون النظر في دورها ومكانتها في بيئتها الإقليمية،هذا هو السبب في أن معظم تعليقات المسؤولين الإماراتيين والقطريين والبحرينين والعمانيين والكويتين والسعوديين،ركزت أكثر على السلام والاستقرار في المنطقة،وعلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية،أما رد الفعل الأكثر عدائية والذي لم يكن مفاجأً فهو موقف إسرائيل،حيث وصف رئيس وزرائها الاتفاق بأنه خطأ تاريخي،وقال بأنه كان من الواجب تطبيق الدروس المستفادة في سوريا من تفكيك كامل لمرافق إنتاج الأسلحة الكيمائية،ووفقا لمعهد الإسرائيلي للديمقراطية فإن 77% من الإسرائيليين يؤيدون هذا الموقف،أما 49% فيعتقدون بأنه على إسرائيل السعي للبحث عن حلفاء جدد،وأن تقلل اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية.[5]

ويحدد الاتفاق المبدئي بين إيران ومجموعة5+1 خطة عمل مشترك للتوصل إلى حل شامل وطويل المدى يعكس أهداف وتطلعات كلا الجانبين بصورة متبادلة،هذا الاتفاق من شأنه أن يخط التدابير الأولية ويؤدي إلى الخطوة النهائية/من

---

[1] -Bérangére Rouppert, **"le programme nucléaire iranien"** .Luxenbourg :rapport du GRIP,2014,p14.

[2] -Ibid,p14.

[3] - Ibid,p14.

[4] - Ibid,p15.

[5] -- Bérangére Rouppert,opcit, p16.

خـــلال تحديـــد التزامـــات الطـــرفين فـــي هـــذا الاتفاق.وسيوضح الجدول التالي التزامات الطرفين:

1- التزامات إيران في الاتفاق المبدئي

التزمت إيران بتنفيذ الجزء المتعلق بها من الاتفاق والذي تضمن:

- تمييع نصف مخزونها المتاح حاليا من اليورانيوم المخصب بنسبة20 %'196 كلغ وفقا لتقرير وكالة الطاقة الذرية الصدر في 14 نوفمبر2013)،وأن لا يزيد هذا التخصيب عن 05% لمدة 06 أشهر،في حين سيتم الإبقاء على النصف المتبقي لتصنيع الوقود لمفاعل أبحاث طهران.[1]

- الاستمرار في تخصيب اليورانيوم حتى 05%(دون زيادة) بشرط:[2]

- عدم زيادة وحدات التخصيب الحالية(8000 وحدة عاملة بخلاف 8000 وحدة استكملت ولم تعمل بعد)،أي تجميد معدل الإنتاج لمدة 06 أشهر باستثناء إحلال الوحدات الفاشلة فنيا.
- تحويل كافة اليورانيوم المنتج من الصورة الغازية إلى مسحوق متأكسد عند استكمال خط التحويل هذا.
- لن تنشئ إيران خلال هذه المدة أي موقع جديد للتخصيب بخلاف موقعي نطنز وفوردو.
- توقيف إنشاء إيران واستخدام وتطوير الأنواع المتقدمة من وحدات التخصيب ذات الإنتاج المضاعف(مثل وغيره IR-2).[3]

– تتضمن خطة العمل المشترك أيضا تقديم إيران لمعلومات وافية حول المنشآت النووية للوكالة خلال 03 أشهر من بداية هذه الفترة،وتشمل تعميم استبيان معلومات عن مفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل،وتسهيل عمليات مفتشي الوكالة الدولية للوصول إلى محطات فوردو ونطنز،وورش ومرافق التخزين والمناجم والمصانع. وذلك من خلال:[4]

- تقدم إيران للوكالة أي خطة مستقبلية لبناء منشآت نووية.
- تقدم إيران للوكالة تفاصيل كل المواقع النووية،متضمنة وصف لكل مبنى في الموقع والعمليات التي تتم فيه.
- يطبق نظام تفتيش يومي في مواقع التخصيب للتأكد من عدم تغيير التصميم العلن(مثل تحويل الوصلات المتوازية لوصلات على التوالي لزيادة نسبة التخصيب).
- تقدم إيران للوكالة معلومات عن مناجم اليورانيوم ومعامل تنقيته وتحويله(للكعكة الصفراء)

– يستمر العمل خلال هذه الفترة في مفاعل أراك بشروط أهمها:[5]

- لا يتم نقل أي ماء ثقيل للمفاعل.
- لا يتم نقل أي وقود نووي(يورانيوم طبيعي للمفاعل).
- لا تتم أي تجارب اختباريه(مرتبطة بالتشغيل).

2- التزامات مجموعة5+1:

[1] -g.balachandran and S.Samuel.C.Rajiv "Iran nuclear deal :the fine print ".rapport of institule for defence studies and analyses(IDSA).New Delhi,December09,2013,p03.

[2] - يسري أبو شادي،"الاتفاق النووي الأخير بين إيران ومجموعة 5+1:قراءة تحليلية للإيجابيات والسلبيات لكل طرف".**مجلة أوراق الشرق الأوسط**.العدد62،جانفي-مارس 2014،ص100.

[3] -Idir Quahes and Ben smith, **the deal with Iran**.international affairs and defence section,december13,2013,p06.

[4] - يسري أبو شادي،مرجع سبق ذكره،ص ص 103-104.

[5] - نفس المرجع،ص101.

في مقابل تلك البنود تلتزم مجموعة 1+05،وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالتالي:[1]

- تعليق عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على خدمات التأمين والنقل المرتبطة بمبيعات النفط الخام.
- تعليق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للعقوبات على الصادرات الإيرانية البتر وكيماوية والذهب والمعادن الثمينة،والعقوبات الأمريكية على صناعة السيارات في إيران.
- الوعد بعدم فرض عقوبات نووية جديدة من مجلس الأمن الدولي.
- رخصة تركيب وتوريد قطع الغيار في إيران.
- تمكين إعادة مبلغ متفق عليه من الإرادات المحجور عليها في الخارج.[2]
- إنشاء قناة مالية لتسهيل التجارة الإنسانية،لتلبية الاحتياجات المحلية الإيرانية،باستخدام عائدات النفط الإيرانية في الخارج.

ثانيا/- اتفاق لوزان أفريل 2015:

في مارس2015 تم التوصل إلى اتفاق إطار تضمن مايلي:

- تحديد مدة الاتفاق،يتفق عليها الطرفان.
- حصر عملية تخصيب ليورانيوم في مستوى معين.
- تشديد الرقابة على المنشأت النووية الإيرانية.

تلت هذه الجولة جولة أخرى في 2 افريل حيث تم الإعلان عن خطة شاملة مشتركة للعمل من أجل المضي قدما في الاتفاق.[3]

ثالثا/- اتفاق فيينا 14 جويلية2015:

يمثل المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين إيران والقوى الكبرى،حيث ضم الاتفاق النهائي 159 صفحة ما بين وثيقة الاتفاق الأساس،وخمسة ملاحق تقنية على تقييد البرنامج النووي الإيراني،يركز الاتفاق على 05 قضايا أساسية:أجهزة الطرد المركزي،مخزون اليورانيوم،الشفافية،مفاعل آراك الذي يعمل بالماء الثقيل،العقوبات[4].

المحور الثاني:المكانة الإيرانية بعد الاتفاق النووي الإيراني:

ساهم الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من إنهاء سنوات طويلة من العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة،كما ساهم هذا الاتفاق أيضا في رفع العزلة الدبلوماسية المفروضة على إيران،وإعادة مكان إيران في الاقتصاد العالمي.فعلى الرغم من الآثار السلبية للعقوبات فإن إيران لا تزال تحتل حاليا المرتبة 18 عالميا،وتمتلك رابع أكبر احتياطات نفطية،وثاني أكبر احتياطي من الغاز في العالم،....هذه العوامل جعلت من إيران مصدر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1] - Idir Quahes and Ben smith,opcit,p06.

[2] g.balachandran and S.Samuel.C.Rajiv,opcit,p03

[3] - يسري أبو شادي،"الاتفاق النووي الأخير بين إيران ومجموعة 5+1:قراءة تحليلية للإيجابيات والسلبيات لكل طرف"،<u>مجلة أوراق الشرق الأوسط</u>.العدد62،جانفي-مارس 2014،ص100.

[4] Corolle morello and karen de young, »**historic deal reached whith Iran to limite nuclear program**, the Washington post, July 14.2015 at. **<u>http://wapo.st/1lo1loghvf</u>**-

عمل القادة الإيرانيون وفي ضوء الاتفاق على مضاعفة صادرات النفط الخام في البلاد إلى2.3مليون برميل يوميا،وهي إستراتيجية من شأنها أن تنافس جارتها العربية السعودية أكبر مصدر للنفط،وهناك أيضا خطط إيرانية لشراء 90 طائرة سنويا من يونيج وإيرباص،بعد أن يتم رفع العقوبات لتجديد أسطولها القديم وتعزيز السياحة،كل هذا يشير إلى أن رفع العقوبات من المرجح أن تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي لإيران.[1]

فمن المتوقع أن ستستورد تركيا الغاز من حقول بارس الجنوبي في إيران،كما سوف تستأنف مشروع خط أنابيب الغاز إيران-تركيا-أوروبا،وهو خط أنابيب نقل الغاز من إيران عبر تركيا إلى أوروبا في محاولة لتخفيف اعتماد أوروبا على الغاز الروسي خاصة بعد أن أصبح هذا الموضوع مصدر قلق منذ بداية الأزمة الأوكرانية،فتصدير الغاز لتركيا وأوروبا سيمكن أن يشكل دفعة قوية للاقتصاد الإيراني(حيث يتوقع القادة الإيرانيون زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 8%).

كما سيتم توقيع عقود جديدة مع شركات أجنبية،وستشمل هذه المشاريع النفط والغاز،والتي تبلغ قيمتها حوالي 185بليون دولار،ستشمل الشركة البريطانية الهولندية رويال داتش شالAnglo-Dutch Royal Dutch Shell،وتوتال الفرنسية France's Total،وشركة إيني الإيطالية Italy's Eni،هذه الإتفاقيات التجارية من الممكن أن تحول إيران من دولة منبوذة عالميا إلى المهيمن الاقتصادي الإقليمي،مثل هذه النظرة الاقتصادية القوية أدت ببعض الدبلوماسيين الغربيين والممولين للتنبؤ بأنه في غضون10 سنوات،فإن الناتج المحلي الإجمالي الإيراني قد يتجاوز كل من تركيا والمملكة العربية السعودية.[2]

وفي الأسابيع التي تلت الاتفاق سافر العديد من الدبلوماسيين وممثلي قطاع الأعمال من الدول الأوروبية إلى إيران في محاولة للحصول على صفقات تجارية،حيث قدم مسؤول الخارجية الفرنسي **لوران فابيوسLaurent Fabuis**،في أول رحلة إلى إيران من قبل أي وزير فرنسي منذ 12 عاما،للاستفادة من فرص العمل وخاصة النفط والسيارات،ومن المرجح أن تستخدم إيران القوة الاقتصادية المكتسبة حديثا لدعم وكلائها،ومد نفوذها وتأثيرها الإقليمي دون معرفة نوايا المملكة العربية السعودية،حيث ستنتهج سياسة خارجية أكثر عدوانية لتأمين موقفها كقوة إقليمية مهيمنة.[3]

كذلك أعلن الموقع الرسمي لشركة **ماكدونالدز** التي تعتبر رمزا للرأسمالية،وتجسيد الثقافة الغربية عن بدأ إسلام الطلبات لفتح فروع لها في إيران،وهذا يعتبر تحول كبير في سياسة إيران التجارية مع الغرب،كما ترأس **زيجمار** نائب المستشارة الألمانية وزير الاقتصاد،وفدا اقتصاديا من كبار مدراء الشركات الألمانية مثل **زيمنس ومرسيدس وفولكس** وغيرها ليكون بذلك أول مسؤول غربي بارز يتوجه إلى إيران.[4]

بالإضافة إلى المكاسب الاقتصادية الإيرانية من الاتفاق النووي،يمكن رصد جملة من التداعيات الإستراتيجية والسياسية،والتي ساهمت

[1] - Daniel Heffron,**How the Iran del will re-shape the balance of power in the middle east**,center for geopolitics security in realism studies 12 th,August 2015,p03.

[2] -Ibid,p p 03-04.

[3]Daniel Heffron,opcit -,p05.

[4] - باسم رضا،دنيا سعد الدين،**الشرق الأوسط:الاتفاق النووي الإيراني-مؤشرات وتحولات مرتقب**.نقلا عن الموقع:يوم2016/03/27،على الساعة9:06. http://fekr-online.com/index.php/articl

شكل كبير في تدعيم وتعميق الدور والمكانة الإيرانية في الشرق الأوسط،لعل أبرزها:[1]

-**رفع إيران من قائمة الإرهاب**:حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية في تقريرها السنوي الصادر بخصوص التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية،وفي خطوة مفاجئة برفع كل من إيران وحزب الله اللبناني من قوائم الإرهاب.

- **تعزيز الدور الإقليمي الإيراني**:فمن المتوقع أن يكون لهذا الاتفاق الذي أنهى سنوات من الخلاف الإيراني الأمريكي،تأثير مباشر في القضايا التي تلعب فيها الجمهورية الإسلامية دورا أساسيا في مجرياتها،حيث تمتلك إيران نفوذا كبيرا في عديد من دول الشرق الأوسط على غرار،لبنان،العراق،سوريا،اليمن...،فمن المتوقع أن تلعب إيران دورا إستراتيجيا جديدا في المنطقة،باعتبارها حليفا إقليميا جديدا للولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الثالث:المكانة السعودية بعد الاتفاق النووي

أولا/- الصداقة الجديدة في الشرق الأوسط

إن الاتفاق الذي عقد في فيينا،والذي ساهم في تعزيز اقتصاد إيران وتجارتها،ساهم في تسليط الضوء على نقاط الضعف في المملكة العربية السعودية في المنطقة،فتبادل المصافحة بين وزير الخارجية الأمريكي **جون كيري** **Johnn Kerry** ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف هو دلالة على المدى الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين.هذا ما أقلق الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز آل سعود،فإيران الخالية من الأسلحة النووية والقوية اقتصاديا يمكن أن تكون حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة التي تشهد عنفا طائفيا.[2]

وعلاوة على ذلك فإن الفرصة أمام إيران لخلق علاقات اقتصادية عميقة مع بقية دول المنطقة والغرب،ما سيترك المملكة العربية السعودية في حاجة لطمأنتها من أقدم حليف لها وهي أمريكا،وهو ما أكدته الولايات المتحدة الأمريكية التي صرحت:**" لن تتخلى عن المملكة وتعين إيران بدور الشرطي الإقليمي الجديد"**.فالسعودية بحاجة للطمأنة ليس فقط بسبب تغير المواقف الجيوسياسية لإيران،ولكن مع تحول أسواق الطاقة في المنطقة.

ثانيا/- شؤون الطاقة:

تشكل إيران منافسا للسعودية في مجال الطاقة في مجال الطاقة ودولة مصدرة للنفط أيضا،وهو الأمر الذي أثار قلق المملكة العربية السعودية خاصة في ظل نمو العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران،وقد صرح وزير إيران في البترول **بيجان زنكنه** **Bijan Zanganeh** أن البلاد يمكن ان يتضاعف إنتاج النفط بما يزيد 500.000برميل يوميا في غضون الأسبوع الأول بعد رفع العقوبات،وأكثر من 01مليون برميل يوميا في غضون الشهر الأول،هذا ما سيسمح لإيران بالعودة إلى مستويات عالية من إنتاج النفط،وصادراته في أوائل 2016،ومع استعداد إيران لإعادة تأكيد نفسها في المنطقة كمصدر رئيسي للنفط إلى جانب حقيقة أن الولايات الأمريكية في طريقها لتجاوز المملكة العربية السعودية،كأكبر منتج للنفط في العالم بحلول عام 2020،حيث ستشهد البيئة الإقليمية تحولا إستراتيجيا. [3]

فواحدة من اللبنات الأساسية لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية هي مكانتها كأكبر مصدر

[1]- فتيحة لتيم،ونادية لتيم،" الاتفاق النووي الإيراني:أبعاد وتداعيات"،**مجلة شؤون الأوسط**.العدد 152،شتاء2016، ص ص 104-105.

[2] - Daniel Heffron,opcit,p05.

[3] -, Ibid,p05.

للنفط العالمي،وقدرتها على إنتاج وبيع النفط لأمريكا،إذ كانت الطاقة جزءا هاما من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية،حيث كان على أمريكا مواجهة إيران في عدة مرات من أجل الحفاظ على الممرات الملاحية في مضيق هرمز مفتوحا لصادرات النفط.ومع انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية **"اتخاذ خطوات نحو لاستقلال في مجال الطاقة"**،أصبحت الصين مستورد للنفط الخام للخليج الفارسي.[1]

علاوة على ذلك،في حين أصبحت تجارة النفط جزءا هاما في العلاقات السعودية الأمريكية،وبسبب توجه التمويل في المملكة العربية السعودية لتعزيز الارهاب الوهابي في المنطقة،فمن الممكن أن يتسبب ذلك في شرخ في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية.لذلك تعتبر الآن الصين أكبر ستورد للنفط من المملكة العربية السعودية ففي عام 2013،استوردت ما قدر 19%ما يقدر بـ506مليون برميل من النفط يوميا جنبا إلى جنب مع أنغولا،وقد ظلت السعودية واحدة من أكبر من مصادر الصين من واردات النفط عام 2014،حيث بلغت قيمة 29%من إجمالي واردات الصين من النفط،وفي نهاية المطاف أصبحت الصين أكثر انخراطا في أسواق الطاقة في المنطقة،في حين اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات نحو مزيد من الاستقلال في مجال الطاقة.[2]

على الرغم من أن المملكة العربية السعودية سوف تستفيد من أعمال تجارية مع الصين،إلا أنها تشعر بأنها ضعيفة لاسيما بعد الاتفاق النووي وذلك لسببين:[3]

-**أولا**:يمكن للاتفاق أن يعزز الاقتصاد الإيراني،من خلال زيادة الناتج المحلي لصادرات النفط،وهو الأمر الذي سيعزز مكانة إيران الجيوسياسية في المنطقة.

- **ثانيا**:تخوف السعودية من إمكانية أن تصبح إيران أقوى في المنطقة،في الوقت الذي أخذ النفوذ الأمريكي في الانخفاض.

لذلك قامت المملكة العربية السعودية مؤخرا بشراء 600صاروخ باتريوت من الولايات المتحدة الأمريكية،وهذا بمثابة إشارة إلى أن السعودية تشعر بأنها عرضة للخطر بشكل متزايد بعد اتفاق إيران،ووصف توماس كاراكوThomas Karako وهو خبير الدفاع الصاروخي في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية طلب المملكة العربية السعودية للصواريخ بأنه نتيجة لرفع العقوبات على البرنامج النووي الإيراني،وهكذا نجد أن الاتفاق لربما جنب الشرق الأوسط سباق تسلح نووي،لكنه في مقابل ذلك قد حفز سباق تسلح غير نووي بين السعودية وإيران.[4]

المحور الرابع:الحروب بالوكالة كآلية لتغيير توازن القوى في ظل الاتفاق النووي

تعرضت إيران للعديد من العقوبات من الغرب والأمم المتحدة منذ عام1979،ومع ذلك ونتيجة السعي المتواصل لإيران لتطوير برنامجها النووي،واصل استهداف صادرات النفط والحد من وارداتها،لذلك عمدت إيران لتحسين علاقاتها مع بقية العالم من أجل مواجهة منافسيها في المنطقة وخصوصا إسرائيل والمملكة العربية السعودية،ويعتقد قادة المملكة العربية السعودية بأن إيران ستقدم المزيد من الدعم لوكلائها بعد رفع العقوبات.[5]

[1] - Ibid,p05.

[2] - Daniel Heffron,opcit,p05.

[3] - Ibid,p05.

[4] -Ibid,p p05-06.

[5] - Daniel Heffron,opcit,p06

أولا/-التنافس السعودي الإيراني:

حفز الاتفاق النووي الإيراني الصراع في الشرق الأوسط بسبب الخصومات الرئيسية في المنطقة،فالسعودية تشمل الغالبية العظمى من شبه الجزيرة العربية،فحين تتربع إيران في أقصى الشرق على حافة منطقة الشرق الأوسط،ويفصل جغرافيا بين القوتين الإقليميتين فقط مضيق هرمز.فالمملك العربية السعودية اعتمدت تاريخيا على القوات الأمريكي للحفاظ على مضيق هرمز المدخل إلى الخليج الفارسي مفتوحا من أجل تصدير معظم نفطها،في مقابل ذلك ترى إيران بأن مضيق هرمز جزء من أراضيها،هذا ما سبب العديد من المواجهات مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها العرب.

علاوة على ذلك،بسبب دعم إيران لمستمر لنظام الأسد أثناء اندلاع الحرب الأهلي السورية،ودعمها لحركة الحوثيين التي تقاتل من أجل السلطة ضد الحكومة المدعومة من السعودية في اليمن،زاد التنافس بين الأغلبية السنية في المملك العربية السعودية ودول شيعية فارسي هي إيران.

ثانيا/- الحرب بالوكالة:[1]

تتنافس المملكة العربي السعودية وإيران من أجل السيطرة الإقليمية من خلال دعم وكلاء في سوريا والعراق واليمن،فحتى في ظل اقتصاد يواجه العديد من الصعوبات،كرست إيران الكثير من الموارد لدعم نظام الأسد في سوريا،ودعم الحكومة العراقية الشيعية التي تقاتل في شمال العراق،ورعاية حزب الله في لبنان وحماس في غزة وتمويل الثورات في البحرين واليمن.

ومع رفع العقوبات ستسخر إيران إمكانات أكبر لزيادة حجم التبادل وتعزيز اقتصادها،وفي نهاية المطاف ستكون قادرة على استيراد الأسلحة مرة أخرى من أجل توسيع نفوذها الإقليمي والهيمنة من الخليج الفارسي إلى نهاية بلاد الشام والبحر الأبيض المتوسط،من خلال شبه الجزيرة العربية،ويتوقع تقرير الاستخبارات ستراتفور Strarfor عام2015 أن إيران ستركز أولا على النجاح في السيطرة على بغداد كونها أقرب ساحة قتال لحدودها،ففي حالة ما إذا خسرت إيران العراق للحكومة المدعومة من السعودية،فإن ذلك سيمثل ضربة لسعيها لتوسيع نفوذها،فالحكومة المتحالفة مع السعودية في العراق يمكن أن تشكل تهديدا أمنيا لإيران.

1- دعم إيران لحزب الله:

تتمسك إيران بدعم نظام الأسد ونصرته،بكل ما أوتيت ن قوة،باعتباره ذراعها الإستراتيجية في المنطقة،بل وتسعى إلى إعادة دمجه في الجماعة الدولية وإيجاد دور له في الحرب على الإرهاب وداعش،ولإيران تأثيرها الملفت على نظام الأسد،المدين لها بالبقاء والصمود حتى الآن جراء الدعم العسكري واللوجيستي الهائل وتموضع قوات وقيادات عسكرية إيرانية في سوريا،إلى الحد الذي دفع بالمراقبين إلى القول بأن إيران هي التي تدير الأمور في سوريا وليس الأسد.[2]

فبالنسبة لنظام الأسد سارعت إيران قبل الاتفاق النووي إلى توقيع اتفاقية خط تسهيل انتمائي جديد مع سوريا بقيمة مليار دولار وذلك في 19 ماي 2015،وهو ما يشير إلى إصرارها على مواصلة دعمها للنظام على الرغم من الانتكاسات العديدة التي مني بها في الأشهر الأخيرة،وتشير تقديرات المبعوث الأممي إلى سوريا **ستيفان دي ميستورا Staffan de Mistura** إلى أن إيران تنفق ما يقارب6 مليارات دولار

[1] - Ibid,p06.

[2] - بشير عبد الفتاح،التجاذب التركي-الإيراني حيال سوريا والعراق،**مجلة شؤون عربية**،مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،العدد164،ص ص47-48،نقلا عن الموقع: http://www.arabaffairsonline.org/article?p=19 يوم2016/02/28،على الساعة21:54.

سنويا لدعم نظام الأسد،وذلك في حين ترى اتجاهات أخرى أن الدعم الإيراني يتجاوز هذا الرقم بكثير،خاصة في حالة ما إذا تم تقدير قيمة خطوط الإئتمان،وتكاليف استخدام مقاتلين أجانب للمشاركة في الحرب إلى جانب النظام السوري فضلا عن المساعدات النفطية الإيرانية لسوريا التي تتراوح مابين 3.5 إلى 4 مليارات دولار سنويا.[1]

2- التنافس السعودي الإيراني في اليمن

بقيت المملكة العربية السعودية منذ نهاية التسعينات وحتى إسقاط العاصمة صنعاء،وسيطرة الحوثيين على مقاليد السلطة في اليمن قوة فاعلة قادرة على التحكم بالقرار اليمني بسبب امتلاكها شبكة من العلاقات والتحالفات مع عدة قبائل وشخصيات مؤثرة في الساحة اليمنية،بالإضافة إلى حاجة اليمن للدعم المالي الذي تقدمه السعودية،حيث قدمت السعودية خلا السنوات الماضية أكثر من50 مليار دولار.

ويعود الاهتمام السعودي باليمن لعدة أسباب أهمها أنه يشكل الفناء الخلفي للسعودية،لذلك من الطبيعي أن تتأثر السعودية بالأحداث الداخلية،وعدم الاستقرار فيه نتيجة القرب الجغرافي بين البلدين،ويشكل اليمن أهمية جيوسياسية للملكة للأسباب التالية:[2]

- وجود أكثر من 03 منافذ برية تربط اليمن بالسعودية.
- أهمية باب المندب في التجارة العالمية للنفط،حيث تصدر السعودية ما يقارب65% من صادراتها النفطية عن طريق ميناء ينبع في شواطئ البحر الأحمر،وسيطرة إيران على باب المندب يعني تحكمها بأهم 03 ممرات مائية تتحكم في تجارة النفط العالمية،فباب المندب يتيح لها التحكم بقناة السويس أيضا،وبذلك تسيطر على مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس.

شكل تزايد النفوذ الإيراني في اليمن مصدر قلق لأمن السعودية الداخلي،قبل تهديده لنفوذها الإقليمي،لسببين:[3]

- **الأول:**التمكين السياسي لحلفاء إيران الحوثيين الذين هم أقلية محسوبة على الطائفة الشيعية،قد تشجع الأقليات الشيعية في الداخل السعودي على الاحتجاج،خاصة مع وجود خلفية تاريخية لمثل هذه الحوادث.
- **الثاني:**القرب الجغرافي للمنافذ البرية وطول الشريط الحدودي بين البلدين،مع الأخذ بعين الاعتبار كمية السلاح الهائلة الموجودة في اليمن،ناهيك عن اعتماد السعودية على العمالة اليمنية التي تعبر الحدود يوميا.

بقي الصراع على اليمن بين السعودية وإيران قائما على الوكالة،حتى إسقاط الحوثيين صنعاء،وما ترتب عليه من تطورات هددت الأمن السعودي الداخلي ونفوذها في المنطقة،وإنقلاب الحوثيين على الشرعية الذي كان يعني ضمنيا نهاية النفوذ السعودي في اليمن،وبداية عهد جديد تتصدر فيه إيران المشهد اليمني.

ومع انخفاض أسعار النفط الذي تعتمد عليه إيران بشكل أساسي في دعم حلفائها،والحفاظ على نفوذها،الأمر الذي نظرت إليه إيران على انه حرب موجهة ضدها من دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية،وصرح روحاني بأن الدول التي تقف

---

[1]- بوزيد يحي،**الاتفاق النووي والنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط**،تقرير مركز الجزيرة للدراسات،أوت2015،ص ص3-4.

[2]- أمل عالم،**الصراع السعودي الإيراني في اليمن-وجهة نظر يمنية**-تقرير مركز الجزيرة للدراسات،25 حزيران2015،ص ص 03-04.

[3]-نفس المرجع،ص05.

وراء انخفاض أسعار النفط ستندم،وكان الرد الإيراني توجيه ضربة للسعودية في اليمن،وما شجع إيران على هذا التحرك سلسلة من الأحداث سبقت سقط صنعاء منها:تفجير الحوثيين لمنازل الحلفاء التقليديين للمملكة وملاحقتهم والتنكيل بهم،ولم تحرك دول المنطقة ومعهم السعودية ساكنا.[1]

وقد دعمت إيران الحوثيين من أجل إيصالهم للسلطة بشتى الطرق،مثل تصويرهم من خلال قنواته الإعلامية بأنهم من يقود الثورة والمكون الأقوى فيها،والبقية هم قلة خاضعة للوصاية الأمريكية والسعودية،وساعدتهم على افتتاح قناتهم الرسمية"المسيرة"من بيروت،وجندت شبكة تجسس في اليمن لصالحهم وزودتهم بالأسلحة وبعناصر من الحرس الثوري وحزب الله ليقوموا بتدريبهم،ومن ثم مساعدتهم في تنفيذ مخططاتهم بعد إسقاط صنعاء،وأنشأت معسكرات تدريبية في إحدى الجزر الإريترية ليقوم الحرس الثوري بتدريب الحوثيين،وأنشأت للحوثيين شبكة اتصالات داخلية مستقلة كشبكة اتصالات حزب الله في لبنان.

تمادى الحوثيين في استخدام القوة لفرض سيطرتهم على اليمن،هذا السلوك العدواني والذي باركته إيران ورأت فيه ثورة مستمدة من ثورتها الإسلامية عام 1979،طرح الكثير من التساؤلات حول أمن دول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية ومنها:[2]

- هل سيقف الطموح الإيراني-الحوثي عند الحدود الجغرافية اليمنية؟؟
- هل سيصبح الحوثيين فزاعة بيد إيران تخيف بها دول المنطقة والسعودية على وجه الخصوص؟؟

في ظل التصريحات الاستفزازية من شخصيات إيرانية بارزة على غرار تصريح **علي رضا زاكاني** قائد سابق في قوات الباسيج"**بعد النصر في اليمن أصبح دور السعودية مؤكدا بسبب وجود ما يقارب ألفي كيلو متر من الحدود المشتركة بين البلدين**"،جاء رد السعودية بتشكيل تحالف ضم 10 دول شمل دول الخليج جميعها ماعدا سلطنة عمان،للقيام بعملية"عاصفة الحزم"التي رأت فيها وسيلة حزم لأكثر من ملف وهي:[3]

-وضع حد لتمدد الإيراني في المنطقة بشكل عام واليمن بشكل خاص.

- التأثير على المفاوضات الإيرانية النووية.

- التعبير عن قلقها من التقارب الأمريكي-الإيراني الذي سيقوي النفوذ الإيراني وبضعف موقف السعودية في معادلة النفوذ الإقليمي.

وفي محاولة لاستعادة الهيمنة،عملت إيران في اتجاهين لتجاوز أزمة الضربات الجوية ضد حلفائها الحوثيين:

- **الاتجاه الأول:**موجها للسعودية ودول المنطقة،ولجأت فيه إلى شن حرب إعلامية،وإطلاق تهديدات ومحاولة إضفاء صبغة طائفية على الصراع،وإضعاف التحالف الذي أنشأته السعودية.

- **الاتجاه الثاني:**كان موجها للحوثيين حيث عملت على إيهامهم بأنها تقف إلى جانبهم بقوة،ما قد يورطها في تدخل عسكري مستدلة على ذلك بحادثتي:الطائرة الإيرانية التي أصر طيارها على الهبوط في مدرج مطار صنعاء،بالرغم من تحذيره بعدم الهبوط مما جعل طيران التحالف يقصف مدرج الهبوط،والحادثة الثانية هي إرسال إيران لسفينة مساعدات"شاهد إيران"ترافقها قطع بحرية عسكرية لحمايتها،والتصريح بأن السفينة سترسو في اليمن،وبأنها ستقطع يد من ستمد يده لهذه السفينة،لترسو بعد ذلك وتفرغ حمولتها في جيبوتي.

[1]- أمل عالم،مرجع سبق ذكره ،ص04.

[2]- نفس المرجع ،ص 06.

[3]- نفس المرجع،ص ص08-09.

3- التنافس على العراق:

كانت العلاقة بين إيران والعراق ركنا مهما في توجهات إيران الخارجية،وفي التعامل مع دول الجوار،حيث عرف البلدين الحرب خلال فترة طويلة منذ 1980،فقد مثلت هذه الحرب من وجهة نظر إيرانية والتي دامت 8 سنوات مهددا لسيادة إيران،لاسيما بعد تغلغل جيش صدام حسين في المدن الجنوبية من إيران،وبعد وقف إطلاق النار رحبت إيران بالإدانة الدولية لسياسات صدام حسين الإقليمية،لذلك خضعت إستراتيجية إيران الشاملة مع العراق لتغييرات واسعة النطاق بعد سقوط نظام صدام عام 2003،حيث عملت إيران على الحفاظ على نفوذها القوي في الحكومة العراقية حيث عملت بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتشكيل حكومة يهيمن عليها الشيعة.[1]

العامل الثاني في توجه إيران تجاه العراق هو مواجهة تأثير المنافسين الآخرين،وهنا إشارة إلى الدول السنية الإقليمية وعلى رأسها السعودية،لذلك كان لابد من كسب المزيد من النفوذ الإقليمي للفوز في المنافسة،وقد قدم العراق منصة مناسبة لإسقاط مثل هذه المنافسة،لأن السوق العراقي الكبير يوفر بيئة استيعاب للتجارة الإيرانية المشروعة وغير المشروعة،ففي ظل العقوبات التي كانت مفروضة على إيران قدمت العراق فرصة هائلة للتهرب من نظام العقوبات القاسية بدرجة متزايدة،في مقابل ذلك عملت السعودية على دعم الفئات السنية العراقية

المحور الخامس:تأثير الاتفاق النووي على الأهداف الإقليمية للمملكة العربية السعودية

تهدف المملكة العربية السعودية لتصبح قوة إقليمية مهيمنة وإبعاد إيران عن الساحة الإقليمية،وهذا ينطوي على ممارسة قوتها من شبه الجزيرة العربية إلى بلاد الشام،ما يعني تضييق مجال التأثير الإيراني من الشرق،مع ذلك فإن العاهل السعودي لا يؤيد فكرة الدخول في صدام عسكري مع إيران،لأن ذلك قد يترك الرياض مفتوحة للغزو من الخليج الفارسي.

ومع الاتفاق الذي سيمكن الدولة الفارسية من التعامل مع المنطقة،تلجأ السعودية إلى بناء تحالف سني عربي لمواجهة التمدد الإيراني المتزايد،وعلى الرغم من طمأنت وزير الخارجية الأمريكي جون كيريJohn Kerry،ان الولايات المتحدة الأمريكية ستساعد على ردع تنامي قوة التأثير الإقليمي الإيراني كنتيجة للاتفاق النووي،فإن السعودية تعمل على إيجاد تحالف جديد في العالم العربي لكبح القوة الإيرانية،وستستمر في دعم وكلائها الذين يتصارعون مع المجموعات المتحالفة مع إيران.

في وقت سابق من عام 2015 أعلنت الجامعة العربية عن خطط لإنشاء قوة عربية موحدة للرد على التهديدات الأمنية والأزمات في المنطقة،هذه القوة إذا تم إنشاؤها ستشمل جنود جميع الدول العربية(22 دولة)،والتي هي جزء من الجامعة بما فيها الملكة العربية السعودية ومصر.

إن إنشاء جيش عربي(والذي سيكون ضعف حجم قوة رد الناتو بـ40.000 رجل)[2]،سيناسب تماما مع طموحات السعودية الإقليمية،لمنع نفوذ إيران وأتباعها في المنطقة،القوة التي يجري وصفها بأنها وسيلة جماعية لمواجهة تحديات الأمن الإقليمي،يمكن أن يكون لها انعكاسات سلبية على العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط الكبير،ومع ذلك سوف تستمر السعودية في الضغط من أجل مزيد من التكامل في الجيش العربي المشترك،في إطار سعيها لمنع وكلاء إيران في اليمن وجميع أنحاء المنطقة،وعلاوة على ذلك لقاء السعودية في الآونة

[1]-Sara Bazoobandi,**Iran's regional policy :interests challenges and ambitions**.Analysis,N275,November2014,p06.

[2] -Daniel Heffron,opcit,p06.

الأخيرة مع حماس هو توضيح لمنهجها الجديد للتحول في القوة الناتج عن الاتفاق النووي.وعلى الرغم من أن قوة حماس تقتصر على قطاع غزة،فإن السعودية ترى احتمال العودة في مجال السياسة الإسرائيلية-الفلسطينية،وتصبح عاملا مهيمنا فيما يتعلق بقضايا شمال شبه الجزيرة العربية.

خاتمة:

في الأخير وكإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا يمكن القول بأن الاتفاق النووي قد مثلا محطة تاريخية ساهمت وستساهم دون شك في إعادة رسم ملامح الشرق الأوسط،حيث ساهم هذا الاتفاق في منع إيران من تطوير السلاح النووي في مقابل ذلك شكل منصة جديدة لإعادة بعث اقتصادها،وهو الأمر الذي سيعيد تشكيل علاقات إيران بدول الإقليم بصفة خاصة ودول العالم ككل بصفة عامة،الأمر الذي ستستفيد منه إيران في تغيير ديناميكيات القوة في الشرق الأوسط،من خلال زيادة تمويل وكلائها في لبنان واليمن في إطار سعيها لتمديد نفوذها من البحر الأبيض المتوسط وصولا إلى خليج عدن.حيث ستتجه أولا لدعم العراق في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية،مع زيادة دعم نظام الأسد في سوريا،وعلى الرغم من اضطراب العلاقة مع حماس حليفها الإقليمي في السنوات الأخيرة،إلا أنها تحاول أعادة التواصل وإفشال التقارب السعودي الفلسطيني.

قائمة المراجع:

✓ **من الكتب:**

-ثامر كامل الخزرجي،**العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**،ط01،عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2005

-Daniel Heffron,**How the Iran del will re-shape the balance of power in the middle east**,center for geopolitics security in realism studies 12 th,August 2015.

✓ **من المجلات:**

-أحمد عارف أرحيل الكفارنة،الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق.**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،المجلد 25،العدد2،2009.

- بشير عبد الفتاح،التجاذب التركي-الإيراني حيال سوريا والعراق،**مجلة شؤون عربية**،مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،العدد164،ص ص47-48،نقلا عن الموقع: http://www.arabaffairsonline.org/article?p=19 يوم2016/02/28،على الساعة21:54.

- فتيحة لتيم،ونادية لتيم،" الاتفاق النووي الإيراني:أبعاد وتداعيات"،**مجلة شؤون الأوسط**.العدد 152،شتاء2016.

- يسري أبو شادي،"الاتفاق النووي الأخير بين إيران ومجموعة 5+1:قراءة تحليلية للإيجابيات والسلبيات لكل طرف"،**مجلة أوراق الشرق الأوسط**.العدد62،جانفي-مارس 2014

-Sara Bazoobandi,**Iran's regional policy :interests challenges and ambitions**.Analysis,N275,November2014

✓ **دراسات وتقارير :**

-أمل عالم،**الصراع السعودي الإيراني في اليمن-وجهة نظر يمنية**-تقرير مركز الجزيرة للدراسات،25 حزيران2015.

- بوزيد يحي،**الاتفاق النووي والنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط**،تقرير مركز الجزيرة للدراسات،أوت2015.

-Bérangére Rouppert, **"le programme nucléaire iranien"** .Luxenbourg :rapport du GRIP,2014

-g.balachandran and S.Samuel.C.Rajiv "Iran nuclear deal :the fine print ".rapport of institule for defence studies and analyses(IDSA).New Delhi,December09,2013.

-Idir Quahes and Ben smith, **the deal with Iran**.international affairs and defence section,december13,2013

✓ المواقع الإلكترونية:

-باسم رضا،دنيا سعد الدين،**الشرق الأوسط:الاتفاق النووي الإيراني-مؤشرات وتحولات مرتقب**.نقلا عن الموقع:يوم2016/03/27،على الساعة9:06.-http://fekr-online.com/index.php/articl

-Corolle morello and karen de young, »**historic deal reached whith Iran to limite nuclear program**, the Washington post, July 14.2015 at. http://wapo.st/1lo1loghvf